

الفصل الخامس

آيات الدعم

يعتبر الدعم الذي تتلقاه الأنظمة السياسية من أهم العوامل التي تمكن القيادات الحاكمة في الدول القمعية من الاستمرار في تطبيق استراتيجيات القمع، ليس ذلك فحسب، بل والاستمرار في تسيير شئونها الداخلية وربما الخارجية بشكل طبيعي. فصمود بعض الديكتاتوريات أمام مطارق الشعوب ليس منبعه قوتها الذاتية؛ وإنما تلك القوى الداعمة. وهذا الدعم له وجهان: دعم خارجي وآخر داخلي.

1. الدعم الخارجي

تتلقى الأنظمة القمعية نوعين من الدعم الخارجي؛¹

الأول: الدعم اللوجستي بالمال والسلاح والإعلام والخبرات والإمكانات الأمنية بأشكالها المختلفة. وسنسميه هنا (الدعم المباشر) كونه يمثل عنصراً أساساً في معادلة الصراع بين الديكتاتورية وقوى المقاومة.

الثاني: الدعم المعنوي السياسي الدبلوماسي وهو ما سنطلق عليه (الدعم غير المباشر) كونه يمثل عنصراً ثانوياً في معادلة الصراع، وتستطيع الشعوب المقاومة تجاوز تأثيراته بسهولة نسبية مقارنةً بالدعم المباشر.

وحين يأخذ الدعم الخارجي الشكل المباشر، ويكون أحد الأسباب الرئيسة لصمود النظام الديكتاتوري، ولا استمرار استراتيجيات وسياسات القمع التي

1 أما فيما يخص تحديد القوى الخارجية الداعمة فتحديدها ليس عسيراً، إذ يكفي تعيين الفاعلين الدوليين - سواء كانوا دولاً أو أحلاف أو منظمات - المستفيدين من استمرار النظام السياسي القمعي، وبالتالي سيستمررون في دعمه، وفي مباركة عمليات القمع، وتقديم الدعمين المباشر وغير المباشر. فمثلاً عند مراجعة أحداث الثورات السورية واليمنية والثورة المصرية الثانية عقب محاولة عسكرية الدولة، في هذه الحالات الثلاث يتجلى بوضوح الفاعلين الدوليين الذين يريدون استمرار النظام القمعي، ويدعمونه أمنياً وعسكرياً وسياسياً واقتصادياً. فدعم القوى الإقليمية وفي صدارتها الإيرانية والخليجية، والعالمية وفي مقدمتها الروسية والصينية شكل عاملاً حاسماً في استمرار واتساع نطاق الممارسات والاستراتيجيات والسياسات القمعية الممنهجة.

تتبناها القيادة السياسية.

2. الدعم الداخلي

أما الدعم الداخلي¹ فيمكن تقسيمه إلى ثلاثة أنواع:

الدعم اللوجستي: ويتمثل في الدعم بالمال والإعلام والخبرات والإمكانات بأشكالها المختلفة.

الدعم السياسي: ويتمثل في دعم المواقف السياسية وإضفاء الشرعية على ممارسات النظام القمعية.

الدعم الجماهيري: وهو أخطرهم على الإطلاق، فعندما تنجح القيادة السياسية في إقناع نسبة عالية من الجماهير بدعم ممارستها القمعية والوحشية ضد خصومها تحت غطاء أيديولوجي، أو تحت دعاوى الإرهاب وتهديد الأمن القومي، فإن هذا يمثل أخطر ما يمكن أن تتعرض له حركات المقاومة والتغيير.

1 ويمكن تحديد مصادر الدعم الداخلي بالنظر إلى الفصائل والمجموعات والتيارات السياسية المستفيدة من استمرار عمليات القمع. قد يبدو هذا سهلاً وواضحاً في بداية الصراع السياسي، أما عندما تصل عمليات القمع إلى ذروتها، ويصبح المجتمع مشحوناً بدرجة تقارب على الانفجار، وتدهور أوضاع الدولة في مختلف المجالات - وفي مقدمتها الاقتصاد، يصبح لزماً علينا عدم الاكتفاء بالبحث عن المستفيدين المباشرين ذوي المواقف المعلنة سواء كانوا سياسيين أو رموز أو نخب أو اقتصاديين، بل يصبح التنقيب عن القلة الخفية التي "تستثمر" مواردها في هذه الظروف، والتي تمثل لها هذه الحالة الوضع المثالي للفوز، سواء كان هذا الانتصار سياسياً أو اقتصادياً أو تشريعياً أو اجتماعياً ضرورة يرتبط مستقبل الحراك التغييرى باكتشافها واستهدافها.

إذا أضفنا لهذا الوضع الساخن والمتفجر طبيعة الأنظمة القمعية التي تقوم بالأساس على غياب الشفافية وفوضى المعلومات والشائعات والتسريبات ندرك صعوبة تحديد مواقف الأطراف المختلفة من عمليات القمع. فعملية دعم النظام القمعي وممارساته حتى الرمق الأخير لا يتورط فيها الجميع، ومن يتورط فيها لابد أن يكون لديه خطة انسحاب وتضليل. ومن ثم ففي هذه الحالات لا يكون تحديد الأطراف الداخلية ومواقفها بهذا الوضوح الذي تكون عليه الأطراف في بداية الصراع. إن الإجابة الوافية عن سؤال: من هو الطرف الذي ينتمي لهذا المجتمع، والذي سيحقق مكاسب سياسية واقتصادية واجتماعية وتشريعية من هذا الوضع المتأزم؟ قد يكون أول الطريق لكسب المعركة وكسر حلقة الدعم الداخلي.

وبالرغم من كون الدعم الجماهيري لعمليات القمع يعتبر أكثر أنواع الدعم خطورة على الحركة التغييرية، إلا أنه يعد الأسهل في التعامل إذا أتقنت المقاومة لغة الجماهير وفهمت قواعد التعامل معها والتأثير فيها.

**لا يمكن لآلة القمع أن تستمر دون الدعم
الداخلي والخارجي، وبينما يوفر الدعم المباشر للنظام
القمعي أسباب البقاء، فإن الدعم الجماهيري
يوفر له كل أسباب الاستمرار والازدهار**

* * * *

الخلاصات

- * لجوء الدولة لاستخدام ما تمتلكه من أدوات الإكراه والإكراه قد لا يتطور إلى قمع مرفوض في جميع الأحوال.. فمراجعة ممارسات السلطة الحاكمة عبر معايير الحكم على استخدام تقنيات القمع يمكننا من تحديد ما إذا كانت الدولة تنتهج سياسة قمعية أم لا.
- * لا يمكن لآلة القمع أن تستمر دون الدعم الداخلي والخارجي. وبينما يوفر الدعم اللوجستي المباشر للنظام القمعي أسباب البقاء، فإن الدعم الشعبي يوفر له كل أسباب الاستمرار والازدهار.

